

المرأة وعقد التنمية الصناعية في افريقيا

المؤتمر التحضري (اديس أبابا ٦ - ٨ فبراير عام ١٩٨٤)

بقلم دكتوراه اعتماد عالم (*)

مقدمة :

تحظى القارة الافريقية حاليا باهتمامات علمية ورسمية على المستويين الاقليمي والدولي فيما يختص بعمليات التنمية الصناعية التي تتسم بالاستقلالية وتحقق في الوقت ذاته نوعا من الاكتفاء الذاتي لشعوب تلك القارة . ويأتي محور الاهتمام هنا بما تملكه القارة من مصادر مادية وبشرية ضخمة تعد ركيزة هامة لتحقيق التنمية الصناعية . ونظرا لما تتسم به القارة الافريقية من رخص الأيدي العاملة وكثرتها وفي نفس الوقت تمثل الاناث أغلبية تعداد السكان في معظم الدول الافريقية ، جاء الاهتمام بدور المرأة الافريقية في سوق العمل خاصة في العملية الصناعية التي تعتبر أداة أساسية لتحقيق التنمية المنشودة للقارة الافريقية .

ولا يعتبر هذا الاهتمام الحادث وليد اللحظة بل دعت اليه ومهدت له عدة مؤتمرات على المستوى الاقليمي والمستوى الدولي . فمع أواخر سبعينيات هذا القرن عقدت عدة مؤتمرات كان آخرها مؤتمر لاجوس والذي أسفر عن خطة عمل سميت عمل LAGOS ACTION PLAN وأيضا المؤتمر السادس لوزراء الصناعة لدول افريقيا والذي أسفر عن عدة توصيات أهمها : ضرورة وضع أطر عمل لاعداد وتنفيذ بعض البرامج المتعلقة بالتنمية الصناعية بالقارة الافريقية ، وذلك من خلال مرحلتين متتاليتين :

(*) مدرّس علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنيا .

- ١ - المرحلة التحضيرية : وتبدأ من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٨٤ .
- ٢ - المرحلة التنفيذية : وتبدأ من أوائل عام ١٩٨٥ وحتى ١٩٨٩ .

أما على المستوى الدولي فقد عقدت عدة مؤتمرات شاركت فيها منظمات دولية ثلاث تابعة للأمم المتحدة وهم *ECA OAU* وأيضا *UNIDO* ويأتى فى مقدمة تلك المؤتمرات المؤتمر الذى عقد فى ليبيا عام ١٩٧٨ والذى تناول السياسيات والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الصناعية خاصة للصناعات الأصيلة *Indigenous Industries* وأيضا للصناعات ذات الطابع الإفريقى *Autonomous Industries* وذلك من عام ١٩٧٨ وحتى المتوقع عام ٢٠٠٠ .

والحقيقة أن اهتمام المنظمات الدولية بهذا الموضوع يرجع الى ما كشفت عنه العديد من الدراسات حول اغفال دور المرأة فى عدد من الأنشطة الاقتصادية التقليدية مثل صناعات الأغذية ، النسيج ، والصابون ، دون أن تتوفر لهن فرص أخرى بديله للعمل وذلك على مستوى القارة الإفريقية بصفة عامة . وكذلك ما كشفت عنه دراسات أخرى مثل دراسة صناعة السمك فى ليبيريا ، وكيف أن العمالة النسائية فى هذا المجال غير مدفوعة الأجر خاصة فى القطاع غير الرسمى *Informal Sector* ، على الرغم من أهميته فى القطاع الرسمى *Formal Sector*

ومن وجهة نظرى ، استطيع القول أن مؤتمر ليبيا كان السبب الأساسى وراء عقد المؤتمر الأخير فى أديس أبابا هذا العام خلال الفترة من السادس الى التاسع من فبراير الماضى والذى اختيرت له دول افريقية أربعة تمثل جغرافيا القارة الإفريقية وهم مصر ، ساحل العاج ، تانزانيا ، نيجيريا . ويؤيد وجهة نظرى تلك المناقشات التى دارت بيننا كممثلات للدول الإفريقية الأربعة وبين المتخصصين والمحاضرين من قبل المنظمات الدولية خاصة منظمة *ECA* ومنظمة العمل الدولية *ILO* أيضا فان المحاضرات الثلاثة وما تضمنته من قضايا سوف أتناولها فيما بعد والتى ألقاها كل من بيكى

PIKI وأوجينا بات وفيكور شينجيرو Victor Shingiro تدل على أهمية التوصيات التي أسفر عنها مؤتمر ليما والتي تضمنتها كإبلة عدد من المنشورات والدوريات التي تصدر من تلك المنظمات ولعل من أهمها في هذا المجال كتاب المرأة والتصنيع في الدول النامية ، والذي قدمت له عرضا مفصلا في هذا الكتاب .

جدول أعمال المؤتمر :

جاء المؤتمر التحضري الذي عقد في أديس أبابا متضمنا سلسلة من الأعمال المكثفة التي تتعلق بقضية مساهمة المرأة الإفريقية في جال التنمية الصناعية والتي تأتي ضمن إطار العقد الصناعي للقارة الإفريقية . وسوف نتناول الهدف الأساسي لهذا المؤتمر ثم نعرض للمناقشات وما قدم من أعمال تضمنها جدول الأعمال خلال فترة انعقاد المؤتمر والتي استمرت ثلاثة أيام .

تضمن اليوم الأول بعد افتتاحية المؤتمر بكلمة ألقتها الدكتور نانسى هافكين Nancy Hafkin مديرة البحث والنشر للمركز الاقتصادي الإفريقي لشئون المرأة ، وقد حددت فيها أسباب الدعوة لانعقاد المؤتمر والغرض منه ثم تناولت في إيجاز أهداف المؤتمر في النقاط الأساسية التالية :

ان الحاجة العلمية أصبحت ملحة لتحديد أطر منهجية لدراسة دور المرأة الإفريقية في التنمية الصناعية ، خاصة وأن المكتبة العلمية أصبحت تزخر بالعديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في مجال عمالة المرأة الا أنها تعتبر دراسات وصفية .

ولتحقيق هذه الغاية التي تتطلب جهدا كبيرا من الباحثين قدمت الدكتور نانسى هافكين تصورا لأسلوب العمل الذي يحقق الهدف يتضمن الأنشطة التالية :

* الاعتقاد على المقابلات الرسمية المفتوحة مع المسؤولين في مختلف مجالات تشريعات عمالة المرأة وأنشطتها الرسمية والاجتماعية بهدف

الحصول على بيانات واتجاهات تخدم الهدف الأساسي للؤتمر ، سواء من هؤلاء من يهتم بشكل مباشر أو غير مباشر بعمالة المرأة في المجال الصناعي .

* اللقاءات بالعناصر النسائية في مواقع العمل الرسمية والشعبية المتميزة والمربوطة في المجال الصناعي للتعرف على اتجاهاتهن وآرائهن حول عمالة المرأة في هذا المجال .

* تحليل البيانات المتوفرة حول عمالة المرأة في التنمية الصناعية سواء من خلال الاحصائيات الرسمية التي تصدرها الجهات الرسمية المسؤولة وأيضا من خلال ما تحفل به مكتبة التراث من بيانات واحصائيات في هذا الموضوع .

ثم تلى ذلك محاضرة القاها الأستاذ بيكي Niki مسئول المنظمة الدولية ECA للشئون الاقتصادية في افريقيا ، حيث اثار عددا من القضايا الهامة التالية :

(أ) ان افريقيا تعتبر اقل قارات العالم تقدما .

(ب) تدهور الوضع الاقتصادي للقارة الافريقية بصفة عامة على الرغم مما تتمتع به تلك القارة من كثرة الأيدي العاملة مع رخص أجورها اذا قورنت بدول أخرى .

(ج) ان من أسباب تدهور الوضع الاقتصادي في افريقيا زيادة معدل التضخم بين السكان .

(د) ان ادخال وسائل تكنولوجية حديثة للقارة الافريقية أصبح أمرا يهدد ما تنسم به دول القارة من انخفاض تكلفة الأيدي العاملة من جهة خاصة بالنسبة للمرأة التي لا تزال تقاوم قيودا متنوعة في مجال المصادر الاقتصادية وفي سوق العمل .

ولذلك يوصى بضرورة وضع أسلوب عمل لتحليل المكانة السائدة للمرأة ودورها المحدود في العملية الصناعية إذا كان الهدف هو إحداث تغيير إيجابي في دورها الفعلي .

أما في اللقاء الثاني لليوم الأول فقد تحدثت ممثلات الدول الأربعة عن مساهمتهم العملية في هذا المجال ورؤية كل منهن في تناول موضوع عمالة المرأة داخل وطنها الذي تمثله خاصة في المجال الصناعي . مع إثارة لبعض القضايا أبرزتها الدراسات السابقة في مجال عمالة المرأة خاصة في مصر التي تحفل المكتبة الاجتماعية فيها بالعديد من الدراسات في هذا المجال .

وتضمن اللقاء الثالث في نفس اليوم محاضرة ألقته الدكتورة أوجينا دات Eugenia Date-Bah ممثلة منظمة العمل الدولية ILO في افريقيا لشيئون العلاقات والبرامج . تناولت في تلك المحاضرة بعض الخطوات المقترحة التالية كأسس لدراسة مشاركة المرأة في التنمية الصناعية .

- ١ - دراسة طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة داخل محيط الأسرة وخارجه .
- ٢ - دراسة الأنشطة الاقتصادية التي شاركت فيها المرأة خاصة تلك التي تحقق الاكتفاء الذاتي من متطلبات أساسية للأسرة .
- ٣ - أثر التشريعات السياسية المتعلقة بالعمل على مشاركة المرأة في الصناعة .
- ٤ - مدى مساهمة المرأة في الصناعات المختلفة كما وكيفما .
- ٥ - معرفة أوجه التباين في فرص العمل الممنوحة لكل من الرجل والمرأة .
- ٦ - مدى مشاركة المرأة في النقابات العمالية حيث تشير الإحصائيات الى انخفاض مشاركة المرأة في الاتحادات العمالية والنقابات بشكل عام على مستوى القارة .

أما بصدد المنهج المقترح للدراسة فقد أوصت بانتهاج الطرق التالية :
١ - استخدام المنهج الانثروبولوجي الذي يتيح الرؤية الكلية الشاملة للظاهرة Holistic approach لدراسة وتحليل مساهمة المرأة في التنمية الصناعية في القارة الإفريقية .

٥٢٩ :

(م ٣٤ - الكتاب السنوى)

٢ - على المستوى القومي أوصت بضرورة التركيز على الجوانب الاقتصادية ،
السياسية ، والاجتماعية وذلك لدراسة الموضوعات التالية :

(أ) مستوى البطالة وأسبابها في ضوء سياسيات الدولة في قطاعات
التعليم ، التكوين ... الخ .

(ب) فرص العمل المتاحة بالفعل أمام المرأة .

(ج) التغييرات التي طرأت على اتجاهات المرأة نحو مشاركتها في
التنمية الصناعية .

٣ - تعدد مستويات التحليل لتكون على مستوى المجتمع ، الأسرة والفرد .

٤ - استخدام منهج متعدد التخصصات Interdisciplinary approach

وفي اليوم الثاني للمؤتمر القى الدكتور فيكتور شينجيرو Victor Shingiro
ممثل منظمة ECA لثئون المؤسسات الصناعية محاضرة تناول فيها دور
الشركات المتعددة الجنسية Transnational Corporations في الإشراف على
فروعها ومشروعاتها الاستثمارية في مختلف دول القارة الأفريقية وأثر هذا
الدور على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول افريقيا . أشار أيضا
الى أسلوب دراسة وتحليل هذا الأثر بأسلوب فعال من خلال استراتيجيات
التنمية الأفريقية خلال فترة العقد الصناعي للتنمية في افريقيا والتي سبق
تحديد ملامحها في خطة عمل لاجوس . أوصت تلك الخطة بضرورة اعتماد
افريقيا بدرجة كبيرة على الصناعات الأصلية لامكان تمويل الأنشطة
التجارية والصناعية . وأوضح أن تحقيق ذلك يتطلب وضع خطط قومية
طويلة ومتوسطة المدى لتحقيق المتطلبات الأساسية التالية :

١ - زيادة الانتاج الزراعي والغذاء والمناجم مع الاهتمام بالقطاعات الريفية .

٢ - أحداث تغييرات بنائية من خلال ادخال برامج تدريب وتنمية ادارية مع
التوسع في تخريج الفنيين .

تلا ذلك مناقشة مكثفة شاركت فيها ممثلات الدول الأربع في المؤتمر التحضيري حيث تركزت في الموضوعات الأساسية التالية كمنطلق نحو التوصل لآطار منهجي مقترح يصلح للتطبيق في الدول الأربع عند دراسة مساهمة المرأة في التنمية الصناعية . وتلك الموضوعات هي :

- ١ - أنماط التصنيع والسياسة الصناعية .
- ٢ - مساهمة المرأة في القوى العاملة الصناعية .
- ٣ - العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تؤثر على تلك المساهمة .
- ٤ - العلاقة بين المتطلبات الصناعية ومهارات المرأة .
- ٥ - المرأة كصاحبة مشروع أو كمدير لمشروع اقتصادي .
- ٦ - المرأة في الصناعات التي تعتمد كلية على الزراعة .
- ٧ - المرأة في الصناعات الصغيرة .
- ٨ - الاختيار الاستراتيجي للصناعة (الاستيراد والتصدير) وأثره على
- ٩ - تنوع ملكية المشروعات الصناعية (قطاع عام ، خاص ، متعددة الجنسية multi-national وأثره ذلك على عمالة المرأة .
- ١٠ - العلم والتكنولوجيا والمرأة في المجال الصناعي .

مساهمات الدور المصري في المؤتمر :

ان دور مصر في هذا المؤتمر التحضيري كان هاماً ومتميزاً لاعتبارات عدة ترتبط بالتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع المصري على فترات متلاحقة . ولعل القوانين المصرية الحديثة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ سواء في مجال التعليم وتشريعات العمل أعطت للمرأة المصرية فرصة كبرى للمساواة بالرجل في التعليم والتعيين . أيضا تشغل المرأة المصرية مناصب قيادية رسمية وشعبية تدل على ما حققتته المرأة من مكاسب ، وان كان هذا لا يعد كافياً اذا ما قيس بنسبة النساء في تعداد السكان ، كما ان الغالبية العظمى من نساء مصر يقمن في الريف .

واذا ما أضفنا الى هذا العامل المتميز والذي أثار اهتمام ممثلي الدول

الأمريكية الثلاث الأخرى في المؤتمر ، عاملا آخر هو سياسة الانفتاح التي انتهجتها مصر منذ عام ١٩٧٤ والتوسع الواضح في القاعدة الصناعية كإداة للتنمية في مصر وكيف أن دور المرأة في هذا القطاع الاستثماري لا يزال ضعيفا وغير ملهوس لأسباب عدة تفرضاها عوامل فسيولوجية للمرأة وأخرى تتعلق بإزدواج دورها في الحياة ونظرة المستثمر الى المرأة في ضوء الاعتبارين السابقين .

وإذا نظرنا الى مكانة المرأة ودورها خاصة في المجال الصناعي لرأينا ضألة هذا الدور ، الأمر الذي يفرض علينا بالضرورة دراسة العوامل التي أدت الى هذا الوضع مثل الأبعاد السياسية الصناعية ، ومستوى التكنولوجيا ، والتعليم ، والعوامل الاجتماعية - الثقافية وأثرها جميعا على مساهمة المرأة في العملية الصناعية .

وفي محاولة لاستقطاب أبعاد القضية كان لزاما أن نعرض لدور المرأة المصرية في القطاع غير الرسمي Informal Sector والذي يعتبر مصدرا لإعداد الصناعات الكبيرة بما يلزمها سواء من عمالة فنية أو مواد أولية . ومن جهة أخرى فأنها تحقق اكتفاء ذاتيا للأسرة بما يتيح للمرأة مجالا لزيادة مشاركتها في دخل أسرتها وأيضا يزيد من اتجاه الآباء خاصة في المجتمعات الريفية المغلقة نحو تعليم البنات والذي يعد بحق أهم خطوة على طريق زيادة مساهمة المرأة في مجالات العمل المختلفة .

وانطلاقا من تلك الموضوعات السابقة والتي أثارنا حولها عدة مناقشات سواء من جانب ممثلى منظمة ECA أو ممثلات الدول الأمريكية الثلاث الأخرى، تقدمت بتصوير منهجى لدراسة مساهمة المرأة المصرية في التنمية الصناعية . ويتضمن النموذج المقترح عدة عوامل ترتبط فيما بينها بعلاقات ذات مسارات متباينة الاتجاهات بحيث تحدد الى درجة كبيرة مدى مساهمة المرأة في العملية الصناعية . وقد روعى في اختيار العوامل القضايا الأساسية التي

أشرت إليها خاصة السياسة الصناعية ، التعليم ، التكنولوجيا ، التدريب
والعوامل الثقافية والاجتماعية السائدة .

ولكى يمكن الاستفادة بالنموذج المقترح كخطوة لتحقيق الهدف الأساسى
كان يجب الاهتمام بالتعريفات المستخدمة ومشكلاتها بين التعميم والتخصيص
وأيضاً ما يجب اتخاذه تجاه البيانات الاحصائية غير الدقيقة التى تخص تعداد
النساء وعمالتهن خاصة فى المناطق الريفية .

خاتمة :

ترجع أهمية هذا المؤتمر في الحقيقة الى تركيزه الكلى حول قضايا المرأة العاملة والخطوات المنهجية لدراسة تلك القضايا في الدول الافريقية . فمن خلال المناقشات التي دارت في هذا المؤتمر وضح ان الطريق الاساسى لتحقيق التنمية الناجحة لدولة نامية يعتمد اساسا على الاستغلال الأمثل للوارد المادية والبشرية والمتاحة لكل دولة . ان الدول الافريقية لم تجد أمامها فرضا بديلة لاستغلال طاقاتها البشرية نظرا لما تنسم به من زيادة سكانية . تلك الطاقة البشرية تمثل قوة عاملة رخيصة اذا ما تورنت بسوق العمالة الدولية ، ايضا تؤكد الاحصائيات أن المرأة تمثل نسبة كبيرة من عدد السكان في القارة الافريقية ، الأمر الذى يستلزم انشاء بنك للمعلومات يهتم أساسا بقضايا المرأة ليمد الباحثين والأجهزة المعنية بهذا الموضوع ببيانات واحصائيات تصلح لمعالجة القضية ومتابعتها من حين لآخر .

ايضا اثار المؤتمر قضايا منهجية هامة حيث اوصى بضرورة الحد من استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات والاعتماد على المنهج الانثروبولوجى في دراسة قضية المرأة العاملة ومدى مساهمتها في التنمية الصناعية مع استخدام المناقشات المفتوحة خلال المقابلات غير المقننة والاستعانة بمنهج دراسة الحالة للحصول على بيانات متعمقة حول هذا الموضوع . اوصى المؤتمر أيضا بتعدد مستويات التحليل عند دراسة دور المرأة في التنمية الصناعية في ضوء السياق الاجتماعى الاقتصادى لكل دولة على حدة .